



مستقبل وطن
للدراسات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

تطورات وآفاق الأوضاع في لبنان

في ضوء قرار الحكومة اللبنانية بنزع سلاح حزب الله



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي

اتخذت الحكومة اللبنانية قراراً تاريخياً في جلسة 5 أغسطس 2025، والتي انعقدت برئاسة رئيس الجمهورية "جوزيف عون"، بشأن نزع سلاح كل الفصائل والمنظمات غير الحكومية وعلى رأسها حزب الله، وذلك في إطار الموافقة على بنود الورقة الأمريكية "ورقة باراك"، حيث أنشط مجلس الوزراء، بالجيش اللبناني مهمة وضع خطة تنفيذية لنزع سلاح الحزب بحلول نهاية أغسطس الجاري، وعرضها على مجلس الوزراء، فيما أعلن حزب الله رفضه قرار الحكومة واعتباره والعدم سواء، مما ترك الباب مفتوحاً أمام العديد من التكهّنات السلبية بشأن مستقبل لبنان، وهو ما يتناوله هذا التقرير.

مقدمة



أولاً: تطورات الموقف في لبنان بعد وقف إطلاق النار مع إسرائيل:

اللبنانيون المهجرين من العودة إلى منازلهم أو السماح لهم بتعمير القرى التي جرى تدميرها، وفي حال أقدم البعض على العودة لبلدته والشروع في عملية إعادة البناء والإعمار فليس ثمة ضمانات بالألا تمتد إليه الآلة العسكرية الإسرائيلية بالتدمير.

(2) استمرار إسرائيل في احتلال خمسة مواقع أساسية في الجنوب اللبناني؛ حيث تعمل على تحويلها إلى مناطق عازلة بين الحدود الإسرائيلية والجنوب اللبناني، رغم أن اتفاق وقف إطلاق النار قد نص على انسحاب إسرائيل منها في ظرف ستين يوماً من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

(3) على الرغم من نجاح الجيش اللبناني طبقاً للعديد من المصادر الدولية في تفكيك حوالي 90% من مواقع حزب الله جنوب نهر الليطاني، وتأكيد الرئيس اللبناني "جوزيف عون" بأن الجيش يُسيطر على نحو 85% من الجنوب، إلا أن إسرائيل تتهم الدولة اللبنانية بالتباطؤ في تنفيذ عمليات نزع سلاح حزب الله، ولهذا تعمل على تثبيت الأمر الواقع في المناطق المحتلة بالجنوب، فضلاً عن احتفاظها بحرية الحركة العسكرية في السماء اللبنانية.

توصل لبنان إلى اتفاق وقف إطلاق نار مع إسرائيل في 26 نوفمبر 2024؛ حيث شكل قرار مجلس الأمن رقم 1701، المرجعية الأساسية للاتفاق، والذي يقضي بوقف الأعمال العدائية والتزام الدولة اللبنانية ببسط سيطرتها على كافة أراضيها ونزع سلاح كل الفصائل غير الحكومية وعلى رأسها حزب الله، كما أسس الاتفاق آلية مراقبة برئاسة عسكرية أمريكية وعضوية لبنانية إسرائيلية وفرنسية ومن الأمم المتحدة؛ حيث تتولى تفسير نقاط الخلاف وحل المنازعات التي تنشأ بين الطرفين.

وعلى هذا الأساس، تولت الحكومة اللبنانية، تنفيذ خطة نزع سلاح حزب الله، خاصةً بالجنوب اللبناني في المنطقة بين نهر الليطاني، والحدود اللبنانية (مسافة 5 إلى 30 كم). حيث يُواجه اتفاق وقف إطلاق النار عددًا من التحديات، ومنها:

(1) استمرار إسرائيل في توجيه الضربات العسكرية على عدد من المواقع العسكرية لحزب الله، فضلاً عن استمرار عمليات الاغتيال للعديد من الشخصيات المنتمة لحزب الله أو حركة حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية المتواجدة في لبنان. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى أن الضربات الإسرائيلية حتى أبريل 2025، قد قتلت نحو 70 لبنانياً، كما قامت إسرائيل بمنع

بين لبنان وإسرائيل. وخلال هذه المرحلة ستقوم الولايات المتحدة والسعودية وفرنسا وقطر ودول أخرى بتنظيم مؤتمرًا اقتصاديًا لدعم الاقتصاد اللبناني وعملية إعادة الإعمار.

وجاءت ردود الأفعال على خطة "باراك" في الداخل اللبناني متباينة، فقد رفض حزب الله الخطة معتبراً أن مسألة السلاح في لبنان هي شأن داخلي لبناني، ولا يجب أن تخضع لشروط أو تدخلات خارجية، كما طالب قبل مناقشة مسألة السلاح، بانسحاب إسرائيل من المناطق الخمس التي تقوم باحتلالها، وعدم استهداف بنية الحزب وقياداته، وإعادة أسرى الحزب خلال الحرب، والبدء في عملية إعادة الإعمار.

فيما أثنى المبعوث الأمريكي على التفاعل الإيجابي من الحكومة اللبنانية مع الخطة، وإن لم يمنعه ذلك من استخدام لغة التهديد أحياناً؛ حيث حذر الحكومة اللبنانية من أن هذه الخطة ربما تكون الفرصة الأخيرة للبنان، مع التلميح بإمكانية تفكيك الدولة اللبنانية بما يعيدها إلى ما يُسمى بسوريا الكبرى، وهو الأمر الذي أثار ردود فعل لبنانية غاضبة، دفعت "باراك" إلى القول بأن تصريحاته قد أسيء تفسيرها.

■ **المرحلة الأولى:** تبدأ بإصدار الحكومة اللبنانية مرسوماً خلال 15 يوماً يلتزم بالنزع الكامل لسلاح "حزب الله" بحلول 31 ديسمبر 2025. وخلال هذه المرحلة، تلتزم إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية البرية والجوية والبحرية.

■ **المرحلة الثانية:** تتضمن بدء الدولة اللبنانية في تنفيذ خطة نزع السلاح خلال 60 يوماً، من خلال إقرار خطة نشر تفصيلية للجيش اللبناني لدعم عملية حصر السلاح تحت سلطة الدولة. وفي هذه المرحلة تقوم إسرائيل بتنفيذ عملية الانسحاب التدريجي من جنوب لبنان، كما يتم الإفراج عن السجناء اللبنانيين لدى إسرائيل بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

■ **المرحلة الثالثة:** تكون في مدة زمنية أقصاها 90 يوماً؛ حيث تنسحب إسرائيل من آخر نقطتين من النقاط الخمس التي تسيطر بها، ويتم تأمين تمويل عملية إعادة الإعمار في لبنان التي تبدأ بإزالة الأنقاض، ثم تأهيل البنية التحتية.

■ **المرحلة الرابعة:** مدتها 120 يوماً، يتم خلالها تفكيك ما تبقى من الأسلحة الثقيلة لدى "حزب الله"، بما في ذلك الصواريخ والطائرات المسييرة، ثم البدء بمسار تفاوضي لترسيم الحدود

ثانيًا: قرار الحكومة اللبنانية بنزع سلاح حزب الله:

دفعت التطورات والمواقف السابقة، الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ قرارها وتحديد موقفها فيما يخص الورقة الأمريكية: حيث أدركت أن الموقف السياسي والاقتصادي للبنان لا يُمكن أن يشهد أي تحولًا إيجابيًا دون بسط الدولة سيادتها على كامل التراب الوطني، وحصر السلاح في يدها، وكذا التفاعل الإيجابي مع الورقة الأمريكية: حيث طالبت الحكومة بعدم وضع مواعيد مُحددة بصرامة وإتاحة الفرصة أمام الدولة لتنفيذ المقترح بطريقتها، ومن ثم انعقدت جلسة مجلس الوزراء في 5 أغسطس 2025، وقررت ما يلي:

(1) التزام الدولة اللبنانية بتنفيذ وثيقة الوفاق الوطني المعروفة بـ "اتفاق الطائف" والدستور اللبناني وقرارات مجلس الأمن، وفي مقدمتها القرار رقم 1701، واتخاذ الخطوات الضرورية لبسط سيادة الدولة بالكامل على جميع أراضيها؛ بهدف تعزيز دور المؤسسات الشرعية وتكريس السلطة الحصرية للدولة في اتخاذ قرارات الحرب والسلام، وضمان حصر حيازة السلاح بيد الدولة وحدها في جميع أنحاء لبنان.

(2) ضمان ديمومة وقف الأعمال العدائية، بما في ذلك جميع الانتهاكات، من خلال خطوات منهجية تؤدي إلى حل دائم وشامل ومضمون.

(3) الإنهاء التدريجي للوجود المسلح لجميع الجهات غير الحكومية، بما في ذلك "حزب الله"، في الأراضي اللبنانية كافة، جنوب الليطاني وشماله، مع تقديم الدعم للجيش وقوى الأمن الداخلي.

(4) نشر الجيش اللبناني في المناطق الحدودية والمواقع الداخلية الأساس مع الدعم المناسب له وللقوى الأمنية.

(5) انسحاب إسرائيل من "النقاط الخمس"، وتسوية قضايا الحدود والأسرى بالوسائل الدبلوماسية عبر مفاوضات غير مباشرة.

- (6) عودة المدنيين في القرى والبلدات الحدودية إلى منازلهم وممتلكاتهم.
 - (7) ضمان انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية، ووقف جميع الأعمال العدائية، بما في ذلك الانتهاكات البرية والجوية والبحرية.
 - (8) ترسيم دائم ومرئي للحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل.
 - (9) ترسيم وتحديد دائم للحدود بين لبنان وسوريا.
 - (10) عقد مؤتمر اقتصادي تشارك فيه الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية وقطر وغيرها من أصدقاء لبنان لدعم الاقتصاد اللبناني وإعادة الإعمار؛ ليعود لبنان بلداً مزدهراً وقابلاً للحياة، وفق ما دعا إليه الرئيس الأميركي دونالد ترامب.
 - (11) تقديم دعم دولي إضافي للأجهزة الأمنية اللبنانية، ولا سيما الجيش، عبر تزويدها بالوسائل العسكرية الملائمة لتنفيذ بنود الاقتراح وضمان حماية لبنان.
- وقد أعلنت الحكومة أكثر من مرة أن هذه القرارات غير قابلة للتراجع عنها، وأنها تُشكل التزاماً للدولة في المرحلة المقبلة؛ حيث ذكر وزير الخارجية اللبناني "يوسف رجي" أن قرار لبنان بنزع سلاح حزب الله هو قرار نهائي ولا رجعة فيه ويُمثل استجابة لتطلعات الشعب اللبناني في المقام الأول.



ثالثاً: رد فعل الثنائي الشيعي في لبنان (حزب الله - حركة أمل) على قرارات الحكومة اللبنانية:

أحدثت قرارات الحكومة اللبنانية صدًى واسعاً في الشارع اللبناني بين موافقة كل الفصائل والقوى السياسية، خاصةً التي ترى أنها أمام فرصة تاريخية لتقليص نفوذ حزب الله إلى الحد الأدنى، وقد رفض الثنائي الشيعي (حزب الله - حركة أمل) قرارات مجلس الوزراء؛ حيث أعلن حزب الله أنه سيعتبر القرارات هي والعدم سواء، وقد جاء مواقف حزب الله على مستويين:

1) على مستوى التصريحات، عبر عدد من قيادات الحزب عن موقف الحزب الرافض بالمطلق لمسألة تسليم السلاح إلى الدولة؛ حيث صرح رئيس كتلة الوفاء للمقاومة في البرلمان اللبناني والتابعة لحزب الله "محمد رعد" بأن ما قامت به الحكومة "لا يخدم إلا العدو وأنه خطيئة كان يجب على الحكومة العودة عنها"، وأن هذا القرار قد اتخذ استجابة لضغوط دولية وإقليمية، وقد وجه حديثه إلى الحكومة قائلاً: (الموت ولا تسليم السلاح ... روحوا بلطوا البحر). كما قال نائب رئيس المجلس السياسي لحزب الله "محمد قماطي": "نحن جاهزون، وقد لبسنا الأكفان". فيما قال النائب في كتلة الوفاء للمقاومة "إيهاب حمادة": المقاومة لن تُسلم إبره من سلاحها، والشعب سيسقط الحكومة ولن تُكمل حتى الانتخابات المقبلة.

2) على مستوى التحركات، انسحب وزراء حزب الله وحركة أمل من جلسة مجلس الوزراء اعتراضاً على مناقشة خطة باراك، كما لوّح حزب الله برفع شعار "الميثاقية"، والتي يقصد بها افتقاد القرارات لشرعية توافق الطوائف اللبنانية المختلفة، كما أطلق الحزب سلسلة مُستمرة من المسيرات اليومية الليلية، والتي يستخدم فيها أنصاره الدراجات النارية لإغلاق الطرق الرئيسة احتجاجاً على قرارات الحكومة اللبنانية.

في هذا الإطار تبدو مواقف حزب الله وحركة أمل وتصريحات قياداتهما، تلويحاً بإمكانية أن تدخل البلاد في أزمة سياسية قد تؤدي إلى إسقاط الحكومة في ضوء اتهام الثنائي لرئيس الحكومة "نواف سلام" بالخيانة، أو تؤدي إلى حرب أهلية في ضوء التلويح بالمسألة الطائفية واعتبار أن المُستهدف بالقرارات هي الطائفة الشيعية وليس حزب الله كتنظيم سياسي وعسكري.

كما حصل حزب الله على دعم إيراني لموقفه الرفض لتسليم السلاح إلى الدولة اللبنانية؛ حيث صرح "علي أكبر ولايتي"، مستشار المرشد الإيراني "علي خامنئي"، بأن إيران "تعارض نزع سلاح حزب الله؛ لأنها ساعدت على الدوام الشعب اللبناني والمقاومة، وما زالت تفعل ذلك"، وهو ما أكد عليه مرة أخرى وزير الخارجية الإيراني "عباس عراقجي"، فيما كان مظهر الدعم الأخير، في زيارة أمين مجلس الأمن القومي الإيراني "علي لاريجاني" إلى لبنان في 13 أغسطس 2025، والتي قابل خلالها الرؤساء اللبنانية الثلاث؛ حيث حرصت رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة على توضيح موقف الدولة اللبنانية الرفض لتصريحات القيادات الإيرانية بشأن سلاح حزب الله.

فأكد بيان لرئاسة الجمهورية اللبنانية أن الرئيس عون قال لزارته: "إن الصداقة التي نريد أن تجمع بين لبنان وإيران لا يجب أن تكون من خلال طائفة واحدة أن يكون لبناني واحد، بل مع جميع اللبنانيين، والدولة اللبنانية مسؤولة من خلال مؤسساتها الدستورية والأمنية عن حماية كافة المكونات اللبنانية، كما نرفض أي تدخل في شؤوننا الداخلية من أي جهة، ونريد أن تبقى الساحة اللبنانية آمنة ومستقرة لما فيه مصلحة جميع اللبنانيين من دون تمييز"، فيما أكد رئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل "نبيه بري" خلال لقائه مع "لاريجاني" على أواصر الصداقة التي تربط بين لبنان وإيران.



رابعاً: التحديات والتداعيات المحتملة لقرار نزع سلاح حزب الله:

■ يحتاج الجيش اللبناني إلى أن يؤسس خطته على احتمالين، الأول يتعلق بضرورة التفاهم مع حزب الله لتنظيم مسألة نزع السلاح سلمياً بما يُجنب البلاد الانزلاق إلى أزمة سياسية وأهلية طاحنة، والثاني، احتمالات عدم تعاون الحزب في هذا الصدد وهو ما يتطلب من الجيش أن يُضمن بخطته احتمالات المواجهة المسلحة مع عناصر حزب الله، والتي لن تكون في صالح أي من الطرفين.

■ يُواجه الجيش اللبناني مأزقاً يتعلق بطبيعة تكوينه الذي يعكس طبيعة التكوين الاجتماعي اللبناني الطائفي؛ حيث يُخشى من احتمالات حدوث انشقاق لقيادات عسكرية "شيعية" في حال حدوث احتكاك أو مواجهة بين الحزب وإسرائيل.

(2) تعقيدات الموقف الشيعي:

تشير تفاعلات الموقف في لبنان في مرحلة ما بعد هزيمة حزب الله، إلى وجود مخاوف لدى الطائفة الشيعية اللبنانية بالتعرض للتهميش، خاصةً وأن الخصوم السياسيين لحزب الله يرون في الأمر فرصة تاريخية للتخلص من هيمنة حزب الله على السياسة اللبنانية لمدة ثلاثين عاماً تقريباً، بدعوى تصدده لمقاومة إسرائيل.

يثير قرار الحكومة اللبنانية عدداً من التحديات بشأن مدى القدرة على تنفيذ خطة نزع سلاح حزب الله، وما يرتبط بذلك من تداعيات مُحتملة سياسياً وعسكرياً على لبنان، والمتعلقة بعدد من المتغيرات على النحو الآتي:

(1) طبيعة الموقف الحساس للجيش اللبناني:

■ أناطت الحكومة مسألة نزع سلاح حزب الله، بالخطة المُتظرة من الجيش اللبناني بنهاية شهر أغسطس 2025، وهو ما يُمثل عبئاً كبيراً على الجيش الذي يُعاني من عدة مشكلات سياسية وعسكرية ولوجستية، ومنها:

■ يواجه الجيش اللبناني عجزاً مالياً؛ حيث يعتمد بالأساس على ما يُقدم له من مساعدات خارجية، وقد تشكلت في مارس 2025 اللجنة الفنية العسكرية لمساعدة لبنان برئاسة إيطالية؛ بهدف تنسيق جهود المانحين الدوليين لصالح الجيش اللبناني، كما أقر مؤتمر باريس مبلغ 200 مليون دولار لصالح الجيش اللبناني وبهدف زيادة قوات الجيش في الجنوب إلى نحو 10 آلاف جندي، إلا أن هذه المساعدات تبقى في مستوى الوعود المُعلقة على شرط نجاح الدولة في فرض سيادتها ونزع سلاح الفصائل غير الحكومية.

ليس في أفضل الظروف التي تُمكنه من تنفيذ كلا الخيارين السابقين، فمن جهة يحتاج الحزب إلى الدعم الحكومي لتنفيذ خطط إعادة الإعمار في المناطق التي يُسيطر عليها وتعرضت للدمار في الحرب الأخيرة، ومن جهة أخرى فإن انسحاب الحزب من الحكومة يعني فقدانه قدرة التأثير على القرارات الحكومية؛ حيث لن يكون عسيراً على الدولة اللبنانية أن تقوم بتعيين بدائل لوزراء حزب الله في ضوء ما تحظى به من شعبية، وما تستند إليه من نصوص دستورية تكفل لها المشروعية القانونية في مواجهة دعاوى الميثاقية أو الطائفية.

ومن ثم يبدو من المرجح أن يستمر حزب الله في تأزيم الشارع السياسي، وذلك من خلال الاستمرار في مهاجمة القرارات الحكومية إعلامياً، وتعطيل دولا العمل الحكومي في الإدارات والوزارات التي يسيطر عليها أعضاؤه، فضلاً عن استمرار المُسيرات الليلية التي تُورق أجهزة الأمن اللبنانية وتضعها في وضع الاستعداد المُستمر، إلا أن استمرار هذه المُسيرات قد تدفع بالقوى اللبنانية الأخرى إلى النزول للشارع لموازنة الحضور الشعبي والتنظيمي لحزب الله، وهو ما أُلْمَح له النائب في البرلمان اللبناني "نديم الجميل" الذي أشار لما يُسمى معادلة "الشارع في مواجهة الشارع"؛ حيث صرح في صفحته على موقع إكس، بأن (الأجهزة الأمنية إذا لم تتحمل مسؤوليتها في ردع هذه التصرفات فإن الشارع سيقابله الشارع).

وفي هذا، عادت قيادات حزب الله للعب بالورقة الطائفية، من خلال تفسير أو التلميح باعتبار قرار نزع سلاح الحزب كاستهداف مُباشر للطائفة الشيعية؛ حيث يحتكر كلاً من حزب الله وحركة أمل التمثيل السياسي للشيعية في لبنان على الرغم من عدم انتماء كل الشيعية إلى الحزبين. كما التقطت "إيران" هذا الخيط؛ حيث تعمل بالتوازي مع حزبي الله، وأمل، على توظيف الورقة الشيعية؛ للحيلولة دون إضعاف حليفها الإستراتيجي "حزب الله"، باعتبار أن إيران هي "وكيل" الطائفة الشيعية في المنطقة.

ومن ثم، فإن نجاح قرار نزع سلاح حزب الله، يجب أن يرتبط بتقديم ضمانات سياسية واجتماعية للشيعية في لبنان لا تدع مجالاً لتفسير أي تحرك حكومي أو من الأحزاب اللبنانية الأخرى، بأنها مُعادية للشيعية، وإلا فإنها قد تؤدي إلى إشعال فتيل الحرب الأهلية.

3) تعقيدات الموقف السياسي الداخلي:

تُظهر تفاعلات حزب الله، قياداته وأنصاره، إلى تصاعد الحديث عن احتمالات قيام الحزب بانقلاب داخلي على غرار سيناريو 8 مايو / أيار 2008 ضد حكومة فؤاد السنيورة، أو احتمال أن يقوم حزباً الله، وأمل بسحب وزرائهما من الحكومة ومن ثم التلاعب بورقة الميثاقية لإسقاط الحكومة قبل موعد الانتخابات المُقبل.

ومن جهة أخرى، يُمكن القول أن حزب الله

(4) حسابات الموقف الإسرائيلي:

يُعد وقف إسرائيل لأعمالها العدائية على لبنان في ظل ما أقرته ورقة باراك، أحد العوامل الجوهرية في تسهيل مهمة الدولة اللبنانية في بسط سيطرتها وسيادتها، وهو ما يتطلب ضغطاً أمريكياً فعالاً على إسرائيل؛ لإجبارها على الالتزام المتناسب والموازي لالتزام الدولة اللبنانية ببنود الورقة الأمريكية.

إلا أن إسرائيل تحتفظ لنفسها بالحق في مهاجمة أي أهداف عسكرية لحزب الله خلال وقف النار، وكذا الحق في اختراق الأجواء اللبنانية لجمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها مع الولايات المتحدة، كما تحتفظ إسرائيل بعدد من المواقع العسكرية في الجنوب، وبالتالي فإن أسوأ الظروف بالنسبة لإسرائيل هو بقاء الوضع على ما هو عليه، وهي ليست متضررة منه بطبيعة الحال.

وفي هذا الإطار، تبدو إسرائيل في موقع المُختبر لقدرة الحكومة الحالية على تنفيذ عملية نزع سلاح حزب الله، ومن ثم لم تُعلق على القرارات الحكومية الأخيرة، لتحتفظ لنفسها بحرية الحركة في الوقت الذي تُقدر مناسبته؛ حيث تحتفظ ببعض الشكوك بشأن قدرة الجيش اللبناني على

تنفيذ الخطة الحكومية، وذلك على مستويين:

■ **الأول:** رغم الإشادة الدولية بكفاءة الجيش اللبناني على غير المتوقع في تفكيك سلاح حزب الله في جنوب الليطاني، إلا أن احتمالات تعثر الجيش في مهمته تبقى قائمة، خاصة بعد الانفجار الذي وقع في نفق مجدل وأودى بحياة عدد من الجنود اللبنانيين، والذي أشار إلى وجود مخازن أسلحة لحزب الله لم يتم اكتشافها بعد.

■ **الثاني:** شكوك إسرائيل بشأن طريقة نزع السلاح، ما إذا سيتم تدميرها، أو تسليمها للجيش الذي يُمكن من خلال بعض عناصره الموالية لحزب الله في إعادة تسليمها للحزب مرة أخرى فيما بعد، وهو ما حدث في تجارب سابقة خلال السنوات الماضية، وبالتالي ستنظر إسرائيل لأسلوب حزب الله الحالي في مرواغة الحكومة على أنها محاولات لكسب الوقت، ومن ثم إعادة بناء قدراته؛ تمهيداً لمواجهة أخرى مع إسرائيل قد تكون مُتقّدة لموقف الحزب من الناحية السياسية، ومُخرجة لموقف الدولة التي تتحدث عن عزمها على فرض سيادتها على كامل الأرض اللبنانية.

II الخلاصة:

إن لبنان حكومة وشعباً بانتظار لأيام وشهور عصيبة، وذلك في ضوء مستوى النجاح أو الفشل في حسم مسألة نزع سلاح الفصائل المسلحة بما فيها حزب الله، خاصةً وأن الحزب يبدو مُصمماً على موقفه بعدم تسليم السلاح، باعتبار أن هذا السلاح هو الضمانة الوحيدة لوجوده الحالي في الساحة السياسية، والذي قد يدفعه إلى خيار تفجير الموقف وقلب الطاولة على الجميع، وهو أسوأ سيناريو يُمكن أن يواجهه لبنان في الفترة المقبلة. فيما لا يبدو أن أمام الحكومة اللبنانية فرصة لإنقاذ لبنان سياسياً واقتصادياً سوى المضي قدماً في تنفيذ قرارها؛ حتى تتمكن من الحصول على الدعم المالي والاقتصادي اللازم لإنعاش عجلة الاقتصاد المُتهار، فضلاً عن الدعم العسكري واللوجستي للجيش وقوى الأمن الوطني، وبالتالي يبدو السيناريو الآمن بالنسبة للبنان هو أن تتوصل الحكومة إلى خيارات توافقية يُقدم فيها الثنائي الشيعي تنازلات سياسية ملموسة، وتُعطى فيها القوى السياسية اللبنانية ضمانات سياسية واجتماعية للطائفة الشيعية، وكذا لمستقبل العلاقة بين الدولة اللبنانية وإسرائيل.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو